

Distr.: General
10 June 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

تعبئة الموارد والبيئة المؤاتية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ
برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا

دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ٢٠٠٤

الفصل الأول

الحالة الاقتصادية في عام ٢٠٠٤**

* E/2004/100.

** تأخر تقديم الوثيقة إلى خدمات المؤتمرات ولم تشفع بالتعليل المطلوب بموجب الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣ بء، التي قضت فيها الجمعية العامة بأنه في حالة تأخر تقديم تقرير ما، لا بد من إيراد أسباب هذا التأخر في حاشية بالوثيقة.



موجز

تحسنت آفاق نمو الاقتصاد العالمي تحسنا ملحوظا في عام ٢٠٠٤ بعد أن ظل الأداء دون المستوى المنشود زهاء ثلاث سنوات على التوالي. بيد أن قوة الاقتصاد العالمي ما زالت في جانب كبير منها تتأثر في دورات، كما أنه من المتوقع أن مرحلة التوسع المتسارع التي تشهدها معظم الاقتصادات ستنتهي بالتدريج في النصف الثاني من عام ٢٠٠٤. ومن ثم، يتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجهه واضعو السياسات في العالم، في كيفية تحويل التحسن الشديد في الأحوال الاقتصادية الذي نشهده في دورات مختلفة إلى نمو قوي متصل طويل الأجل.

والواقع أن تحسن الآفاق الاقتصادية يعم معظم البلدان، وإن ظلت الفروق فيما بين المناطق والبلدان من حيث مدى الحيوية الاقتصادية قائمة. فالاقتصاد الولايات المتحدة يشهد توسعا سريعا تشكل فيه آخر مؤشرات سوق العمل التي تدل على صحة طال انتظارها، عنصرا حيويا آخر يدعم النمو المتواصل. كما أن الانتعاش في اليابان فاق في قوته ورسوخه توقعات معظم المحللين، لتزيد بذلك احتمالات أن يتمكن الاقتصاد من انتزاع نفسه من حالة الركود والانكماش التي شهدها على امتداد عقد من الزمان. وواصلت البلدان النامية في آسيا تقوية أداء اقتصاداتها، حيث ولدت ديناميات تجارتها الدولية أوجه تآزر متنامية في المنطقة وعززت دورها بوصفها قاطرة للنمو العالمي. بيد أن بوادر تسارع النمو بشكل محموم أكثر من اللازم التي بدأت تلوح في بعض القطاعات والمجالات بالصين - وهي المحرك الرئيسي للنمو في المنطقة - أثارت القلق. وكان للزيادة الملحوظة في الطلب على السلع الأساسية وفي أسعار تلك السلع أثرها في نمو عدد متزايد من اقتصادات أمريكا اللاتينية وأفريقيا، ولكن مواصلة تحسين السياسات الاقتصادية يظل عاملا بالغ الأهمية إذا أريد لهاتين المنطقتين تحقيق معدلات النمو المرتفعة المستدامة اللازمة لإحراز تقدم مشهود على طريق التنمية. ويبدو في الوقت نفسه أن معظم الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، والتي كان أدائها جيدا نسبيا أثناء الانتكاسة العالمية السابقة، ستظل على الأرجح تشهد زيادة في معدلات نموها في ظل تحسن الأحوال الاقتصادية العالمية. وعلى النقيض من ذلك كان النشاط الاقتصادي في معظم بلدان أوروبا الغربية فاقدا لحيويته إلى حد كبير، رغم وجود بوادر تحسن تدريجي. وفي غربي آسيا، ما زالت الآفاق الاقتصادية في بلدان عديدة عرضة للتأثر بعدم الاستقرار السياسي والتطورات الجيوسياسية - فهذين العاملين ما زالا يشكلان أيضا المصدر الرئيسي لعدم اليقين فيما يتصل بالاقتصاد العالمي ككل.

وفي العامين الماضيين، كان لسياسات الاقتصاد الكلي دور بالغ الأهمية في حفز الانتعاش العالمي، لكن التحدي الماثل الآن هو ضرورة أن تساعد السياسات العامة على إدامة النمو القوي والحفاظ في الوقت نفسه على التضخم عند مستويات مستقرة. وبصرف النظر عن النمو العالمي المتصل، ما زالت النواتج العالمية الكلية أدنى من المستويات الممكنة، الأمر الذي يستدل عليه من استثناء ضعف معدلات نمو العمالة: فما زالت معدلات البطالة في غالبية البلدان أعلى من المعدلات الدنيا في السنوات القلائل الماضية، وفي الوقت نفسه ما زالت معدلات البطالة والعمالة الناقصة مرتفعة في العديد من البلدان النامية. ومع ذلك، تبدت شواغل متنامية إزاء ما بدأ يلوح في بعض البلدان والقطاعات من بوادر تسارع النشاط الاقتصادي بشكل محموم أكثر من اللازم على نحو ما يوحي به الارتفاع المفاجئ في أسعار العديد من السلع الأساسية والتوسع السريع في المجال الائتماني في بعض البلدان وارتفاع معدلات التضخم في اقتصادات كثيرة. وفي مثل تلك الظروف، لا بد أن يتوخى في سياسات الاقتصاد الكلي المتبعة في اقتصادات كثيرة تحقيق توازن بين عملية استيعاب النمو القوي بأقصى قدر ممكن والسيطرة في الوقت نفسه على احتمالات تصاعد التضخم.

وقد لا تكفي سياسات الاقتصاد الكلي وحدها لحل جميع المشاكل المسببة للبطالة والتضخم. فالسياسات الرامية إلى خفض أوجه الاختلال السائدة في مجال الاقتصاد الكلي لها نفس القدر من الأهمية بالنسبة لإدامة النمو القوي فيما بعد دورة الانتعاش. ومن الملائم تنفيذ تلك الإصلاحات عند تسارع النمو الاقتصادي مثلما هو الحال في الوقت الحاضر؛ فلا ينبغي للبشائر الاقتصادية أن تحجب الضرورة الملحة للإصلاح.

وجنبا إلى جنب مع الانتعاش العالمي، بدأ النمط الجيواقتصادي العالمي في التغير حيث غدت الصين، وبدرجة أقل، الهند وعدة اقتصادات أخرى كبيرة بازغة، قوى محركة للنمو الاقتصادي العالمي، على جانب أكبر من الأهمية، والواقع أن بزوغ أكثر بلدين ناميين سكانا، يضمنان معا غالبية فقراء العالم، كقوتين محركتين للنمو العالمي، أمر يمكن أن تترتب عليه آثار عميقة بالنسبة لسائر العالم: فقد أسهم ذلك، وسيظل يسهم، في الحد من الفقر في العالم وتضييق فجوة الدخل على الصعيد الدولي؛ ويمكن أيضا أن يولد زخما يدفع عجلة النمو في بلدان نامية أخرى كثيرة؛ كما أنه من اقتصادات أخرى إجراء تغييرات هيكلية كبيرة يمكن أن يكون بعضها باهظ التكلفة.

وعلى الرغم من أن الحالة الاقتصادية في العالم تشهد تحسنا توجد مزالق خطيرة. فمن المرجح أن تؤدي الزيادة في أسعار النفط، في حالة استمرارها أو في حالة ارتفاع الأسعار بقدر أكبر، إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي، كما يُرجح أن يكون لها بوجه خاص آثار

مناوئة على البلدان النامية الفقيرة المستوردة للنفط. وثانيا، لا يُتوقع أن يتم في القريب العاجل تصحيح أوجه الاختلال الكبيرة السائدة على الصعيد الدولي، والمتجسدة في المقام الأول، في ازدياد العجز في الحسابات الجارية والعجز المالي بالولايات المتحدة. ومن ثم فلكفالة نمو عالمي أكثر توازنا بل والأهم من ذلك، لكفالة النمو القوي اللازم لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية في غالبية البلدان النامية، ينبغي للقائمين على رسم السياسات في جميع أنحاء العالم التعجيل بتنفيذ الالتزامات الدولية التي أنيطت بهم في السنوات الأخيرة في مجال التنمية.

إدامة النمو القوي

كما هو متوقع^(١)، فإن الزخم الذي اكتسبه الانتعاش الاقتصادي العالمي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ ازداد قوة في عام ٢٠٠٤، واتسع نطاقه ليشمل عددا متناميا من الاقتصادات والقطاعات. وتشير التنبؤات إلى أن معدل نمو الناتج العالمي الإجمالي سيبلغ ٣,٧ في المائة في عام ٢٠٠٤، ليتجه إلى الاعتدال في عام ٢٠٠٥ حيث من المتوقع أن يبلغ ٣,٤ في المائة (انظر الجدول أولا - ١).

وبالنسبة لاقتصادات كثيرة، كان الانتعاش مدفوعا في بداية الأمر بعوامل حفازة مصدرها السياسات العامة و/أو الطلب الخارجي، ولكنه اكتسب بالتدريج قوة كبيرة استندت إلى الطلب المحلي^(٢). وبدأت مكاسب الأنشطة التجارية والاستثمارات في الأعمال التجارية تشهد انتعاشا قويا، وبخاصة في بعض من البلدان الكبرى ذات الاقتصادات المتقدمة النمو، وأيضا في عدد من البلدان النامية. وفي الوقت نفسه ارتفعت معدلات استغلال الطاقات ارتفاعا مضطربا في عدد متزايد من البلدان. كما أن معظم أسعار الأسهم استردت عافيتها إلى حد كبير، وإن ظلت أدنى المستويات القصوى التي بلغت في السابق نتيجة "حماس مفرط يعوزه الأساس المنطقي". وعلى النقيض من ذلك، كان الانتعاش في مجال العمالة بطيئا على الصعيد العالمي.

(١) انظر World Economic Situation and Prospects 2004 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.II.C2)، كما يتوفر أيضا من خلال الموقع www.un.org/esa/policy/index.htm على شبكة الإنترنت.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثالث، للوقوف على الآفاق الاقتصادية الإقليمية بالتفصيل.

الجدول أولاً - ١

نمو الناتج العالمي والتجارة العالمية، ١٩٩٥-٢٠٠٥
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)

١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣ ^(أ)	٢٠٠٤ ^(ب)	٢٠٠٥ ^(ب)
٢,٨	٤,٠	٣,٧	٢,٤	٣,٢	٤,٠	١,٣	١,٨	٢,٧	٣ ^٣ / _٤	٣ ^١ / _٢
الناتج العالمي ^(ج)										
شاملاً:										
٢,٤	٢,٩	٣,٣	٢,٦	٣,١	٣,٥	١,٠	١,٣	٢,١	٣ ^١ / _٤	٢ ^٣ / _٤
الاقتصادات المتقدمة النمو										
٢,٥	٣,٦	٤,٥	٤,٢	٤,٦	٣,٨	٠,٦	٢,٣	٣,٠	٤ ^١ / _٢	٣ ^١ / _٢
أمريكا الشمالية										
٢,٤	١,٧	٢,٥	٢,٨	٢,٩	٣,٥	١,٦	١,١	٠,٨	٢	٢ ^١ / _٤
أوروبا الغربية										
٢,١	٣,٤	٢,١	٠,٦-	٠,٤	٢,٧	٠,٦	٠,٠	٢,٥	٣	٢
آسيا وأوقيانوسيا ^(د)										
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية										
٠,٢-	٠,٢	٢,٥	٠,٥-	٣,٦	٦,٥	٤,٤	٤,٠	٥,٧	٥ ^٣ / _٤	٥ ^١ / _٢
وسط وشرق أوروبا										
٦,١	٤,٤	٣,٤	٢,٩	٢,١	٣,٩	٢,٧	٢,٧	٣,٦	٤	٤ ^١ / _٤
دول بحر البلطيق										
٢,٩	٤,٢	٨,١	٥,٨	٠,٠	٥,٦	٦,٩	٦,٣	٧,٥	٦ ^١ / _٢	٧
رابطة الدول المستقلة										
٥,٢-	٣,٧-	١,٤	٤,٠-	٥,٤	٩,٣	٥,٩	٥,١	٧,٦	٧ ^١ / _٤	٦ ^١ / _٢
الاقتصادات النامية										
٤,٧	٥,٨	٥,٤	٢,٠	٣,٦	٥,٨	٢,٣	٣,٤	٤,٤	٥ ^١ / _٤	٥ ^١ / _٤
أفريقيا										
٣,١	٥,٣	٣,٤	٣,٠	٣,٠	٣,٣	٣,١	٢,٩	٣,٣	٤	٤ ^٣ / _٤
شرق وجنوب آسيا										
٨,٢	٧,٤	٦,٢	١,٣	٦,٣	٧,٢	٤,٠	٥,٧	٦,١	٧	٦ ^١ / _٤
غرب آسيا										
٤,١	٤,٩	٣,٩	٢,٦	٠,٢-	٥,٦	٠,٥-	٣,١	٤,٦	٢ ^٣ / _٤	٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي										
٠,٥	٣,٩	٥,٣	٢,٤	١,١	٤,٤	٠,٤	٠,٣-	١,٥	٣ ^٣ / _٤	٤ ^١ / _٤
التجارة العالمية										
٨,٦	٥,٥	٩,٢	٣,٣	٥,٢	١١,٥	٠,٩-	٢,٥	٥,٨	٧ ^١ / _٤	٧ ^١ / _٢
بند للذكر:										
نمو الناتج العالمي بمعاملات										
ترجيح تستند إلى تكافؤ القوة الشرائية ^(هـ)										
٣,٥	٤,٠	٤,٢	٢,٦	٣,٦	٤,٧	٢,٣	٢,٩	٣,٧	٤ ^١ / _٢	٤ ^١ / _٤

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

(أ) تقدير جزئي.

(ب) تنبؤ يستند جزئياً إلى مشروع "لينك"، وهو مجموعة بحثية تعاونية دولية لوضع النماذج الاقتصادية، نتشارك في تنسيقها شعبة تحليل السياسات الإئتمانية بالأمانة العامة للأمم المتحدة وجامعة تورنتو.

(ج) محسوب كمتوسط مرجح لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لفرادى البلدان، حيث تستند معاملات الترجيح إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار وأسعار الصرف السائدة في عام ٢٠٠٠.

(د) اليابان وأستراليا ونيوزيلندا.

(هـ) باستخدام مخطط بديل لترجيح معدلات النمو الوطني للناتج المحلي الإجمالي، استناداً إلى تحويل الناتج المحلي الإجمالي المقيم بالعملة الوطنية إلى دولارات دولية بناء على تكافؤ القوة الشرائية (انظر مقدمة المرفق: الجداول الإحصائية).

وقد تحسنت أيضا البيئة الاقتصادية الدولية. وشهدت التجارة العالمية في عام ٢٠٠٣ نموا نسبته زهاء ٦ في المائة، أي ضعف سرعة النمو في السنة السابقة، كما ارتفعت أسعار معظم أسعار السلع الأساسية وكان الارتفاع في بعض الحالات كبيرا. ولم تفرض قيود تجارية جديدة ذات شأن رغم أن التقدم المحرز في مفاوضات الدوحة لا يُذكر. وانخفضت تكلفة الاقتراض من أسواق رأس المال الدولية، وزادت التدفقات المالية على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مما يرجع، في المقام الأول، إلى طفرة في القروض المصرفية (التي بلغت أعلى مستوياتها منذ الأزمة المالية الآسيوية في عام ١٩٩٩). وسجلت المساعدة الإنمائية الرسمية أعلى مستويات لها، ولكن مجموع صافي التدفقات الرسمية انخفض مما يعزى في الجانب الأكبر منه إلى تسديد قروض صندوق النقد الدولي.

وما زالت الولايات المتحدة الأمريكية تتصدر حركة النمو الاقتصادي العالمي. وبعد طفرة قوية استثنائية شهدتها في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣، ظل النمو قويا في عام ٢٠٠٤. فمعدل استثمار المؤسسات التجارية في المعدات والبرامجيات يتسارع، يدعمه في ذلك تحسن متصل في أرباح الشركات وانخفاض تاريخي في أسعار الفائدة. كم أن معدل انفاق المستهلكين ما برح ينمو بقوة. والأهم من ذلك أن حركة الصادرات التي كانت قد تباطأت في السنوات القلائل الماضية، تجددت حيويتها. أما عن العرض فقد زادت إنتاجية الأيدي العاملة بمعدل بالغ الارتفاع، وما زالت مستمرة في التحسن. وكان الانتعاش في مجال العمالة بطيئا، فالمكاسب التي تحققت في الإنتاجية نتيجة للابتكارات التكنولوجية وغير ذلك من التغييرات الهيكلية يمكن أن تكون قد أخرت توظيف الأيدي العاملة. إلا أنه طرأ تحسن في الربع الثاني من عام ٢٠٠٤، ومن المتوقع أن تتحسن حالة العمالة خلال عام ٢٠٠٤. ومن بين الشواغل الرئيسية تدهور الموقف المالي وازدياد العجز الخارجي وضعف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى.

وفي أوروبا الغربية، باستثناء المملكة المتحدة، اتسم النشاط الاقتصادي بالبطء حتى الآن، ولكن يتوقع أن يستمر الانتعاش التدريجي، وكانت الصادرات الصافية سندا رئيسيا لهذا النمو الذي لا يزال ضعيفا، وقد اقترنت بزيادة في المخزونات وابتعاش الاستثمار الثابت نوعا ما؛ وكان معدل الإنفاق الاستهلاكي بطيئا. وزاد الانتاج الصناعي زيادة كبيرة في أواخر عام ٢٠٠٣، وإن اعترته علامات ضعف طفيف في مستهل عام ٢٠٠٤، وتركزت القوة في معظمها في القطاع الوسيط وقطاعي الطاقة والسلع الرأسمالية. واشتد الضعف في قطاع الخدمات. وتفيد نتائج دراسة استقصائية أجريت بأنه بعد ازدياد الثقة في القطاع الصناعي زيادة حادة على امتداد الأشهر الماضية، لاحت بعض بوادر الانتكاس مؤخرا مما يعكس تذبذبا في الآراء بشأن ظروف النشاط التجاري مستقبلا. وسيستمر الاعتماد في

هذا الانتعاش التدريجي على التوسع في الصادرات والانفاق الاستثماري. ومن المتوقع أن ينشط الاستهلاك، ولكن ليس بالقدر الذي يؤدي معه دورا رئيسيا في إحداث النمو. ذلك أن بطء معدل تحسن أوضاع سوق العمل بالاقتران مع أوجه عدم اليقين النابعة من آفاق الإصلاحات في مجالات المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية وسوق العمل، كلها أمور يمكن أن تدفع المستهلكين إلى زيادة معدلات الادخار والإقلال من الاستهلاك. وعلى الرغم من ارتفاع قيمة اليورو التي تؤثر سلبا على الصادرات الأوروبية إلى البلدان التي اقترنت حركة أسعار الصرف فيها بحركة دولار الولايات المتحدة، من المتوقع أن يكون النشاط العالمي من القوة بما يكفي لدفع عجلة التصدير قدما.

ومن المتوقع أن تحقق اليابان نموا بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠٠٤. ويرجع السبب الرئيسي في هذه الطفرة إلى الصادرات، وبخاصة الصادرات إلى الاقتصادات الآسيوية الأخرى. وقد بدأ الانتعاش الناتج عن الطلب الخارجي يسري تدريجيا في القطاع المحلي حيث يزداد عدد الشركات التي تحقق إيرادات محلية إيجابية. كما أن معدل إنفاق رأس المال التجاري ينمو بسرعة كبيرة مع نمو أرباح الشركات بقوة، ويتبين من آخر دراسات أجريت أن تحسّن ظروف الاستثمار في الشركات هو تحسن واسع النطاق. ويذكر أنه كيما يتحقق النمو الذاتي بقدر أكبر، يلزم تحويل قوة قطاع الأعمال التجارية إلى قطاع الأسرة المعيشية، وذلك من خلال الزيادات في الأجور وفرص العمل. وفي الوقت نفسه، يتطلب القضاء على الانكماش اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بعدد من المشاكل الهيكلية، من قبيل ضخامة حجم الديون المتعذر سدادها، وإن كان في سبيله إلى التخلص، والأوضاع المالية الهشة في كل من القطاعين العام والخاص، والحاجة إلى إعادة تنظيم الشركات.

وفيما يتعلق بالاقتصادات الأخرى المتقدمة النمو، كان لارتفاع قيمة عملاتها بدرجة كبيرة في مقابل دولار الولايات المتحدة أثر عكسي على أستراليا وكندا ونيوزيلندا، حيث أصبحت الأوضاع النقدية في تلك الاقتصادات أكثر تقييدا مما تدل عليه أسعار الفائدة المحلية لديها. وبعد ما شهدته كندا في عام ٢٠٠٣ من تباطؤ في معدل الناتج المحلي الإجمالي يتوقع أن تحقق في عام ٢٠٠٤ انتعاشا في هذا المضمار يدعمه انخفاض أسعار الفائدة وانتعاش الصادرات. وفي أستراليا تشهد مجالات الاستهلاك وبناء المساكن والاستثمار في الأعمال التجارية نموا قويا. وفي الوقت نفسه، بدأت أيضا الصادرات الصافية تشهد تحسّنا نوعا ما. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في أواخر عام ٢٠٠٤ بمعدل لا بأس به، حيث أن الزيادة في ديون الأسرة المعيشية وأسعار الإسكان والعجز الخارجي ليست فيما يبدو بالأمر الذي يمكن أن يستمر. وفي نيوزيلندا، من المتوقع أن تصل قوة الاقتصاد إلى مستوى معقول في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بعد أن بلغ معدل النمو

في المتوسط ٣,٧ في المائة سنوياً على امتداد الأعوام الخمسة الماضية. إلا أن الهبوط الحاد في معدل الادخار يهدد بتباطؤ الاقتصاد في المستقبل، وبخاصة في حالة تغير اتجاه أسعار الإسكان وتباطؤ معدلات الهجرة.

ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة نمو الدخل المحلي الإجمالي في أفريقيا مع تحقيق بلدان كثيرة زيادة في النواتج الزراعية والصناعية. كما أن ازدياد الإنفاق الاستهلاكي وتزايد الاستثمارات، بما فيها الاستثمار المباشر الأجنبي، في بلدان عدة والتوسع المشوب بالحذر في الإنفاق الحكومي في عدد متنامٍ من البلدان، كلها عوامل يُتوقع أن تساعد على زيادة الطلب المحلي. وفي الوقت نفسه من المفروض أن يكون لوجود بيئة خارجية أكثر ترحيباً، ترتفع فيها أسعار السلع الأساسية ويزيد الطلب على الصادرات الأفريقية، أثره في تحسن الآفاق بالنسبة لعدد كبير من بلدان المنطقة. بيد أن الرواج المتحقق حالياً بفضل تصدير النفط والسلع الأساسية غير النفطية، فضلاً عن السلع المصنّعة، إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في ظل اتفاقات أفضل تتيح الوصول إلى الأسواق، سيبدأ في الانحسار تدريجياً في عام ٢٠٠٥. والواقع أن الآفاق تبدو في الأجل القصير مؤاتية بالنسبة لأفريقيا ما لم يتعرض الناتج المحلي لأي هزات كبرى تمس العرض، من قبيل الأحوال الجوية المناوئة التي يمكن أن تعطل الإنتاج الزراعي، أو في حالة البلدان المستوردة للوقود إذا ما استمرت الطفرة المفاجئة في أسعار النفط.

وتشهد منطقة شرقي آسيا نمواً اقتصادياً متسارعاً يؤججه مصدر الدينامية التقليدي لدى المنطقة - أي التجارة الدولية. وقد لاحت بوادر انتعاش في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ نتيجة لاشتداد الطلب من جانب الولايات المتحدة وتحسن الأحوال في الأسواق العالمية لمنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولئن كان الزخم المتأتي من النمو القوي في الصين يتصاعد، فقد أضاف الانتعاش الذي تحقق في اليابان بمعدلات أفضل مما كان متوقعاً قوة جديدة لنمو المنطقة ولّدت توسعاً سريعاً في التجارة داخل تلك المنطقة. وفي الوقت نفسه، نجد أن سياسات التوسع وأسعار الأسهم التي عاودت الارتفاع وازدياد الثقة كلها عوامل أسهمت في استمرار ازدياد قوة الاستهلاك على صعيد القطاع الخاص والاستثمار في الأعمال التجارية، مع حدوث انتعاش واسع النطاق في كل من قطاعي الخدمات والصناعة التحويلية. وفضلاً عن ذلك بدأت، مؤخراً، الواردات تفوق الصادرات في عدد متنامٍ من الاقتصادات الآسيوية، مما يوحي بتزايد الإسهام في انتعاش سائر العالم. وفي الوقت نفسه، كانت معدلات التحسن في سوق العمل ضعيفة نسبياً. ولا يزال التضخم في المنطقة تحت السيطرة، فالعدد الضئيل من الاقتصادات التي عانت الانكماش في الماضي إما أنها قد عكست هذا الاتجاه أو تحسّن وضعها. ويبدو أن الطفرة

التي حدثت في أسعار السلع الأساسية والتدخلات، انطلاقاً من السياسات العامة، في أسواق الصرف الأجنبي أدت إلى زيادة الضغط التضخمي في بعض الاقتصادات مما ينذر بانحسار العوامل الحفازة المنبثقة من السياسات العامة تدريجياً.

وشهدت منطقة جنوب آسيا في عام ٢٠٠٣ طفرة في النمو من المتوقع بعدها أن يزداد هذا النمو رسوخاً في عام ٢٠٠٤ مع تحقيق مزيد من التوازن فيما بين البلدان والقطاعات. وقد كان القطاع الخارجي في المنطقة قوياً: ففي حين تراجعت الآن الزيادة الشديدة المفاجئة التي سجلتها صادرات باكستان في عام ٢٠٠٣ إلى مستويات معتدلة، فيما يعد أحد الآثار الجانبية لتناقص حصة النسيج، تشهد الهند زيادة حادة في صادراتها ووارداتها تُحرك فيها الصادرات المنتجات والخدمات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولا يبدو أن ارتفاع قيمة العملات المحلية في المنطقة مقابل دولار الولايات المتحدة كان له، حتى الآن، أي آثار تذكر تقلل من صادرات المنطقة، ولكنه أدى بالاقتران مع الطفرة في الطلب المحلي إلى زيادة الطلب على الواردات. وشهد أيضاً مجال السياحة الدولية في المنطقة تحسناً، الأمر الذي يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لاقتصاد نيبال وسري لانكا. وفي الوقت نفسه، شهد القطاع الزراعي انتعاشاً (باستثناء في سري لانكا) أسهم في ارتفاع الدخل في المنطقة.

أما عن الآفاق الاقتصادية بالنسبة لمنطقة غربي آسيا، فما زالت محكومة بشدة بالتطورات الجيوسياسية في المنطقة، لا سيما الحالة في العراق والعلاقات بين إسرائيل وفلسطين. ومنذ منتصف عام ٢٠٠٣، شهد العراق تحسناً اقتصادياً بطيئاً، حيث تزايد بالتدريج إنتاج النفط والصادرات النفطية، ولكنه لا يزال يعاني من انعدام الأمن ومن عدد لا حصر له من الصعوبات وأوجه عدم اليقين الأخرى، ومن المرجح أن عودة الحياة الاقتصادية والسياسية إلى مجراها الطبيعي في البلد ستستلزم زمناً أطول وموارد أكثر مما كان متوقعاً. وفي الوقت نفسه، تصاعد الصراع بين إسرائيل وفلسطين. والواقع أن المبادرة الوحيدة المبشرة بالنسبة للمنطقة، وتحديدًا للاقتصادات المصدرة للنفط، هي ارتفاع سعر النفط بالدولار، وهو مكسب ينتقص منه انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن يتباطأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة بأسرها في عام ٢٠٠٤ ليصل إلى ٢,٨ في المائة، وأن يتسارع بمعدل طفيف في عام ٢٠٠٥.

وفيما يتعلق بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي استمر تحسُّن الآفاق الاقتصادية القصيرة الأجل. فبعد الانكماش الذي شهدته الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، امتد زخم الانتعاش من النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٤، وأفضت دورة تحسن الأحوال الاقتصادية

على الصعيد العالمي إلى ظروف خارجية أكثر مؤاتاة للمنطقة. فاشتداد الطلب من أمريكا الشمالية واليابان والصين والارتفاع في أسعار السلع الأساسية عزّز نمو صادرات المنطقة. وفي الوقت نفسه، كان لانخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة جنبا إلى جنب مع زيادة مرونة نظم أسعار الصرف، أثرهما في إفساح المجال أمام معظم البلدان لتخفيف قيود السياسات النقدية: حيث ما زالت أسعار الفائدة في اقتصادات كثيرة عند المستويات الدنيا التي بلغت منذ سنوات متعددة. وفي الوقت نفسه، ما برحت ثقة المستثمرين في ازدياد، على نحو ما يتبدى في معاودة أسعار الأصول الارتفاع وتضييق هوامش الديون السيادية. فللمرة الأولى خلال عقود من الزمان، سجلت المنطقة فائضا في الحسابات الجارية. وتوحي كل مظاهر التحسن تلك باستمرار النمو، وإن كان بمعدل متواضع نسبيا في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. بيد أن المنطقة، تواجه مخاطر الهبوط، ومن بينها القابلية للتأثر بتقلبات أسعار السلع الأساسية وتشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة والصعوبات المحتملة أن تواجهها في خدمة ديونها الخارجية والتوترات السياسية في بعض البلدان.

وفي رابطة الدول المستقلة، ما برحت الآفاق الاقتصادية تنبئ بالقوة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وذلك بعد تسارع معدل النمو في عام ٢٠٠٣. وتعزز الحيوية الاقتصادية في المنطقة مجموعة متضافرة من العناصر تشمل تحسُّن المقومات الأساسية المحلية، وزيادة إنتاج وصادرات وأسعار النفط والغاز، وتزايد الاستثمار الأجنبي. كما أن ازدياد ثقة المستهلكين والمستثمرين الذي يرجع في جانب كبير منه إلى ازدياد الاستقرار السياسي والتقدم في مجال إصلاح السياسات العامة، ما برح يشكلّ عنصرا يدعم النمو. وقد بدأ استهلاك الأسر المعيشية يشهد انتعاشا قويا تدعمه الزيادات في الأجور والمعاشات الحقيقية. وتسارع أيضا معدل الاستثمار، رغم أنه لا يزال متركزا في قطاع الطاقة. ولا يزال الاتحاد الروسي هو محرك النمو في المنطقة، يدعمه في ذلك التوسع السريع في الاقتصادات الكبيرة الأخرى. إلا أنه إذا انخفضت أسعار النفط، قد يتراجع معدل النمو في عام ٢٠٠٤ إلى مستويات معتدلة قياسا بما كان عليه في عام ٢٠٠٣ عندما فاق ٧ في المائة. والواقع أن تنويع مصادر النمو الاقتصادي بدلا من الاعتماد بشدة مثلما هو الحال في الوقت الراهن، على النفط والغاز أمر يستلزم إحراز تقدم بخطى وثيدة في القطاعات الأخرى. ويظل التحدي الرئيسي هو إقامة توازن بين عمليتي تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتنفيذ الإصلاحات تحقيقا للنمو الطويل الأجل.

وفي وسط وشرق أوروبا يتواصل تحسن الآفاق الاقتصادية. وقد تسارع معدل النمو في المنطقة في عام ٢٠٠٣، الأمر الذي يعزى في الجانب الأكبر منه إلى تحسن أداء الاقتصاد البولندي مع تحوُّل زخم النمو إلى بلدان جنوب شرق أوروبا. ومن المتوقع أن يستمر

التسارع في معدلات النمو في عام ٢٠٠٤ نتيجة لزيادة الطلب الخارجي. ومن المتوقع أن يستمد النمو القوي الذي تشهده منطقة جنوب شرق أوروبا الدعم من ارتفاع معدلات الاستثمار بالاقتران مع عملية الخصخصة الجارية وتطوير مرافق الإنتاج؛ كما أنه من المتوقع أن تنتعش الاستثمارات في وسط أوروبا وبخاصة في بولندا، حيث تشهد الأحوال المالية في قطاع الشركات تحسناً. وقد تم تخفيف قيود السياسات النقدية في عدد من البلدان خلال العام الماضي مما يُعد في جانب منه تجاوباً مع ارتفاع قيمة العملات، لكن مجال مواصلة التوسع النقدي يبدو محدوداً حيث بدأت الضغوط التضخمية تتراكم. ولما كانت معظم اقتصادات المنطقة تعاني عجزاً كبيراً في الميزانية، ستظل السياسات المالية تركز على عملية الدمج. وتشمل مخاطر تردي الأوضاع التي تواجهها المنطقة إمكانية تضائل الثقة في النشاط التجاري في الاتحاد الأوروبي الأمر الذي يمكن، مع ذلك، أن تخف حدة لو نقلت بعض شركات الاتحاد الأوروبي بعض الإنتاج إلى المنطقة كندبير من تدابير تقليص التكلفة. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه كل من تلك الاقتصادات في مجال السياسات العامة، في وضع استراتيجية لمرحلة ما بعد توسيع عضوية الاتحاد لتقلل إلى أدنى حد من أي أثر مناوئ يمكن أن يترتب على تطبيق قواعد وأنظمة الاتحاد الأوروبي، كأن يلزم مثلاً التخلص تدريجياً من إعانات الإنتاج أو إلغاء المعاملة الضريبية التفضيلية الممنوحة للمستثمرين الأجانب.

وفي دول بحر البلطيق سيزل النمو قوياً في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، مما يجسد نجاح السياسات الهيكلية العريضة القاعدة ومكاسب استقرار الاقتصاد الكلي. وقد أسهم نمو الأجور بمعدل سريع والتوسع في الائتمان الاستهلاكي، في نمو الاستهلاك على صعيد القطاع الخاص نمواً شديداً، كما أن التكوين الإجمالي لرؤوس الأموال الثابتة بدأ يزدهر. ومن المرجح أن تعود العضوية في الاتحاد الأوروبي بالنفع على تلك الاقتصادات في الأجل الطويل، ولكن أوجه عدم اليقين المترتبة بالانضمام إلى الاتحاد قد تطرح بعض المخاطر القصيرة الأجل.

انعكس اتساع الانتعاش في عام ٢٠٠٣ في ازدياد عدد البلدان التي حققت نمواً في نصيب الفرد من الناتج بنسبة تزيد عن ٣ في المائة، وفي انخفاض طفيف في عدد البلدان التي عانت من انخفاض في نمو نصيب الفرد من الناتج (انظر الجدول أولاً - ٢). وحققت اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية نتائج أفضل من النتائج التي حققتها في عام ٢٠٠٢، فمنها نصيب الفرد من الناتج في كل حالة وفي معظم البلدان بنسبة تزيد عن ٣ في المائة. وعلى الرغم من أن عدد البلدان في أفريقيا التي نما فيها نصيب الفرد من الناتج بهذا القدر في عام ٢٠٠٣، فإن معظم الناس في هذه المنطقة يعيشون في بلدان لم يبلغ فيها النمو هذا المؤشر المعياري الطويل الأجل الذي يؤدي إلى تخفيض حقيقي للفقر. ويعيش ما يقرب من ربع سكان هذه المنطقة في بلدان انخفض فيها نصيب الفرد من الناتج في عام ٢٠٠٣. وفي غرب

آسيا، وبينما تحسنت الحالة بصفة عامة، انقسمت بشكل حاد بلدان هذه المنطقة إلى قسمين: قسم يمثل البلدان المصدرة للوقود وقسم يمثل البلدان المستوردة له، وتجاوز نمو نصيب الفرد من الناتج في القسم الأول من البلدان المؤشر المعياري البالغ ٣ في المائة، وسجلت معظم البلدان المنتمية إلى القسم الثاني انخفاضاً في نمو نصيب الفرد من الناتج في عام ٢٠٠٣. وفي جنوب وشرق آسيا، يعيش أربعة أخماس السكان في بلدان، ولا سيما في الصين والهند، تجاوز نمو نصيب الفرد من الناتج فيها نسبة ٣ في المائة في عام ٢٠٠٣؛ ونسبة الذين يعيشون في البلدان الثلاثة في المنطقة التي انخفض فيها نمو نصيب الفرد من الناتج صغيرة للغاية. وفي أمريكا اللاتينية، انخفض عدد البلدان التي عانت من انخفاض في نمو نصيب الفرد من الناتج في عام ٢٠٠٣، ولكن ازدادت نسبة السكان المتأثرين بذلك: إذ يعيش شخصان تقريباً من أصل ثلاثة أشخاص في بلدان انخفض فيها نصيب الفرد من الناتج.

ويعمل النمو الاقتصادي السريع والمتسع في اقتصاد أكثر بلدين اكتظاظاً بالسكان في العالم، وهما الصين والهند، على إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي من مختلف الجوانب (انظر الإطار أولاً - ١ بالنسبة للصين). وخلال العقود الأخيرة، أدمج كلا البلدين، بصورة تدريجية ونشطة، اقتصادهما في الاقتصاد العالمي من خلال مزج حكيم بين تدخل الدولة والإصلاحات التدريجية المتجهة نحو الاقتصاد السوقي وغير ذلك من التغييرات الأخرى. ومع ذلك كانت هناك أيضاً فروق كبيرة في هيكل اقتصاد كل منهما، وفي السبيل الذي اتبعه نحو تحقيق نمو عالٍ. فتميّز نمو الصين بصفة رئيسية بتوسع سريع في مجال التصنيع بفضل المدخلات المكثفة من المواد الخام ومن العمالة، بينما تميّز نمو الهند بصفة رئيسية في قطاع الخدمات، لا سيما الأنشطة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات وخدمات الدعم المكتبية. وأصبحت الصين مستورداً رئيسياً للمواد الخام وللنفط؛ وارتفع أيضاً طلب الهند على النفط، ولكن بصورة أقل. وتنافس الصين بصورة مباشرة اقتصادات البلدان النامية الأخرى في التصدير إلى أسواق الأطراف الثالثة، بينما كان نجاح الهند في مجال تكنولوجيا المعلومات والتعاقد الخارجي يعني أنها تتنافس بصورة متزايدة مع العمالة الماهرة في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو. وكانت صلات الصين الاقتصادية بالبلدان المجاورة أقوى، وعليه يُحتمل أن تستفيد منها المنطقة أكثر من استفادتها من الهند التي تتركز شريكاتها التجارية الرئيسية في البلدان المتقدمة النمو. ومع ذلك، يحتمل أن يتحقق تكامل اقتصادي إقليمي أقوى في جنوب آسيا، وبين جنوب وشرق آسيا في المستقبل.

الجدول أولاً - ٢

تواتر ارتفاع وانخفاض نمو نصيب الفرد من الناتج في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣

عدد البلدان التي خضعت للرصد	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي			الحالات التي حدث فيها انخفاض في			الحالات التي تجاوز فيها نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٣ في المائة
	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣ ^(أ)	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣ ^(ب)	٢٠٠١
عدد البلدان							
العالم	١٤٦	٤٠	٣٧	٣٤	٤٣	٤١	٥٢
شاملاً:							
البلدان المتقدمة النمو	٢٤	٢	٤	٨	٢	٣	٢
البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	٢٧	١	١	صفر	٢٢	٢٢	٢٢
البلدان النامية	٩٥	٣٧	٣٢	٢٦	١٩	١٦	٢٨
شاملاً:							
أفريقيا	٣٨	١١	١٠	١١	١٠	٦	١٢
شرق وجنوب آسيا	١٨	٧	٣	٣	٤	٦	٧
غرب آسيا	١٥	٧	٧	٥	٤	٣	٦
أمريكا اللاتينية	٢٤	١٢	١٢	٧	١	١	٣
بنود تذكيرية:							
أقل البلدان نمواً	٤١	١٢	١٤	١٤	١٢	٧	١١
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٣١	١٠	٩	١١	٨	٦	٩
النسبة ^(ب)							النسبة المئوية من سكان العالم
البلدان المتقدمة النمو	١٤,٣	٤,٧	٢,٤	٣,٠	٠,٢	٠,٣	٠,٢
البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	٦,٩	٠,٠	٠,١	٠,٠	٥,٦	٥,٤	٥,٩
البلدان النامية	٧٨,٨	١٠,٤	٨,١	١٠,٦	٤٥,٢	٢٩,٢	٥٠,٢
شاملاً:							
أفريقيا	١٢,٨	٢,٦	٢,٠	٣,٠	٣,٤	١,٤	٣,٠
شرق وجنوب آسيا	٥٣,٤	١,٣	١,٣	١,٠	٤٠,٤	٢٥,٠	٤٣,٧
غرب آسيا	٤,٠	٢,٤	١,٣	١,٢	١,٢	٢,٣	٢,٧
أمريكا اللاتينية	٨,٦	٤,٢	٣,٥	٥,٥	٠,٢	٠,٤	٠,٧
بنود تذكيرية:							
أقل البلدان نمواً	١٠,٨	٢,١	٢,٩	٣,٥	٣,٧	١,٥	٤,٢
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٧,٨	٢,٥	١,٩	٣,٠	٢,٧	١,٤	١,٨

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة؛ بما في ذلك التقديرات والتوقعات السكانية المستمدة من: التوقعات السكانية في العالم: تنقيح سنة ٢٠٠٠، المجلد الأول، الجداول الشاملة والتصويب (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.01.XIII.8 و Corr.1).

(أ) تقدير جزئي.

(ب) النسبة المئوية من سكان العالم في عام ٢٠٠٠.

الإطار أولاً - ١ الآثار العالمية المترتبة على ازدياد الوزن الاقتصادي للصين

ازداد وزن الصين في الاقتصاد العالمي بفضل نمو سنوي يزيد عن ٩ في المائة لمدة تزيد عن عقدين^(١). وعلى الرغم من أن علاقتها الاقتصادية الخارجية، إذا قيست بالتدفقات التجارية، مركزة في آسيا، إلا أن صلاتها الاقتصادية الدولية أكثر تنوعاً إذا وضعت في الاعتبار عوامل أخرى (انظر الجدول^(٢)). ونظراً لأن قطاع الصين الخارجي يتسع بصورة أقوى من اتساعه في سائر البلدان بهامش كبير^(٣)، اندمجت الصين في الاقتصاد العالمي على نحو أسرع وبصورة أوسع.

وعلى غرار انطلاق النمو في اليابان وفي اقتصاد عدد قليل من بلدان آسيا المصنعة حديثاً في السنوات الأولى، فإن نمو الصين الثابت وانفتاحها ينبغي ألا يفيد البلد نفسه فحسب بل أيضاً العالم بأكمله: فمن شأن ذلك أن يزيد الرفاهية الاقتصادية العالمية ويولد الموازنة الإيجابية للاقتصادات الأخرى. ومع ذلك، تشير التجربة أيضاً إلى أن الاندماج السريع للصين في الاقتصاد العالمي سيؤدي على الأرجح إلى تنافس دولي مكثف في مختلف القطاعات ونقل ملحوظ للموارد عبر القطاعات والبلدان^(٤). ومن المرجح أن يكون لعدد من الخصائص التي تتسم بها الصين من حيث الحجم والهيكل والمؤسسات تأثير عالمي أكبر من تأثير اليابان التاريخي وتأثير بلدان آسيا المصنعة حديثاً^(٥).

والحجم عامل مهم. وسكان الصين الذين يمثلون ٢١ في المائة من سكان العالم يفوقون عدد سكان اليابان وبلدان آسيا المصنعة حديثاً، ومن ناحية أخرى وعلى الرغم من نمو الصين السريع، إلا أن نصيبها من الناتج العالمي الإجمالي لا يتجاوز حوالي ٣,٥ في المائة. وكانت الصين تاريخياً قوة اقتصادية رئيسية في القرون الثمانية عشر الأولى من التقويم الميلادي، ومثلت ٢٠ في المائة وأكثر من الاقتصاد العالمي. وربما يكون الانتعاش الأخير بداية عودة الصين إلى المكانة التي احتلتها على المدى الطويل. وإذا كان الأمر كذلك، فسيكون لحجم الصين وحده آثار بعيدة المدى، من حيث الطلب والعرض الإجماليان العالميان، والتوازن الدولي للبضائع والخدمات والموارد المالية.

واتضح بالفعل ما لحجم الصين من أثر. فمثلاً، تسارع طلب الصين على المواد الخام والطاقة في الآونة الأخيرة تسارعاً هائلاً، نتيجة للطلب الاستهلاكي الهائل على السكن والسيارات، ونتيجة لرواج الاستثمارات^(٦). وهذا بالإضافة إلى عوامل أخرى، جعل الأسعار الدولية لكثير من السلع الأساسية ترتفع وتصل إلى أعلى مستويات لها خلال عدة سنوات. وعلى الرغم من أن الصين لا تزال في أوائل مراحل التصنيع، فإنها تستهلك بالفعل ٢٥ في

المائة من الاستهلاك العالمي للحديد والصلب، و ٣٠ في المائة من الفحم، و ٢٠ في المائة من الأسمنت. وبالإضافة إلى ذلك، يتوقع أن تزداد هذه النسب. وطلب الصين القوي على المواد الخام والطاقة يفيد كثيرا من البلدان المصدرة للسلع الأساسية، غير أن ما ينجم عن ذلك من أسعار أعلى للسلع الأساسية لا يناسب عددا من الاقتصادات الأخرى. غير أن هناك مسألة أعمق، وهي ما إذا كانت إمدادات المواد الخام العالمية يمكن أن تلي هذا الطلب المتزايد بسرعة من اقتصاد كبير مثل هذا، أو ما إذا كان نمو الصين ستعطله الموارد العالمية المحدودة.

الجدول: تجارة الصين مع سائر العالم، ٢٠٠٣ (بالنسبة المئوية)

الأقاليم	نصيب الصين من التجارة الإجمالية	نصيب الصين من التجارة الإقليمية	نصيب الصين من الناتج الإجمالي العالمي
أفريقيا	٢,٢	٦,١	١,٨
جنوب وشرق آسيا			
(بما في ذلك اليابان)	٥٤,٧	١٨,٠	٢٢,٩
غرب آسيا	٣,٧	٦,٥	٢,٧
أوروبا	١٨,٥	٢,٨	٣٠,٢
أمريكا اللاتينية	٣,٢	٣,٦	٦,٢
أمريكا الشمالية	١٥,٨	٥,٣	٣٤,٦
أوقيانوسيا	١,٩	٩,٥	١,٥

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، استنادا إلى البيانات الوطنية والدولية.

والآثار الهيكلية للاقتصاد العالمي معقدة للغاية وتختلف باختلاف البلدان والقطاعات. ومن بين السمات الهيكلية الرئيسية للاقتصاد الصيني التي نشأت عنها المزايا النسبية قدرتها على إنتاج بضائع تعتمد على اليد العاملة الكثيفة في الاقتصاد العالمي، توفر كم هائل من القوى العاملة ذات المهارات المحدودة، وتكاليف العمالة المنخفضة^(١)، ونصيب الفرد مما يتوفر بشكل نادر من الأرض الصالحة للزراعة، ومعدلات ادخار عالية عند الأسر المعيشية. وسوف تستفيد معظم اقتصادات البلدان المتقدمة النمو من استيراد البضائع المصنعة ذات التكاليف المنخفضة من الصين، ومن تصدير المنتجات التي تعتمد على رؤوس الأموال والتكنولوجيا الكثيفة إلى الصين. وستستفيد البلدان النامية التي تنتج المواد الخام والمنتجات التي تعتمد على مساحات كبيرة من وجود تكامل بين هيكلها وبين الصين، غير أن هناك دولا أخرى، لا سيما تلك الدول التي تتميز بهيكل يعتمد على اليد العاملة الكثيفة، ستواجه منافسة شديدة

وستخضع لضغط متزايد لتطبيق التكاليف الهيكلية. وبعض هذه التكاليف، بما في ذلك نقل العمالة، ربما تكون مكلفة وصعبة على المدى القصير. وعلى الرغم من أن الصين تتلقى نسبة عالية من الاستثمار الأجنبي المباشر، يشير معدل الادخار المحلي العالمي فيها إلى أن اعتمادها على التمويل الأجنبي أقل من اعتماد البلدان النامية الأخرى عليه، وهذا لا يجعل الصين منافسا رئيسيا على رأس المال العالمي.

وللآثار المؤسسية أيضا أهمية بالنسبة لسائر العالم وبالنسبة للصين نفسها. وعلى الرغم من التقدم المحرز خلال العقدين الماضيين في تحويل الصين من اقتصاد ذي تخطيط مركزي إلى اقتصاد سوقي، يظل الإطار الاقتصادي المؤسسي فيها يختلف عن الاقتصادات الأخرى من عدة جوانب مثل النسبة العالية لما تملكه الدولة، والتدخل المباشر للحكومة في اتخاذ القرارات الاقتصادية^(ج) وتخلّف نظمها القانونية المصرفية المالية. وربما تؤدي هذه العوامل المؤسسية إلى خلافات دولية أثناء اندماج الصين في الاقتصاد العالمي، كما اتضح بالفعل في مختلف الخلافات حول التجارة وحقوق الملكية الفكرية وفي المناقشات الأخيرة حول سياسة الصين فيما يتعلق بأسعار الصرف مثلا.

وإذ تواجه الصين هذه التحديات المؤسسية، ربما تضطر إلى الإسراع في إصلاحاتها، كما حدث عندما انضمت مؤخرا إلى منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي كانت له آثار من بينها سد بعض الثغرات المؤسسية التي تفصل الصين عن سائر العالم. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن تتحلى بقية العالم بالصبر بخصوص السرعة التي تنفذ بها الصين إصلاحاتها، بالإضافة إلى توخي الحذر فيما يتعلق بالمخاطر المحتملة المرتبطة بأي انزلاقات أو تعثر ممكن أثناء إجراء هذه الإصلاحات. فمثلا الجمع بين النظام المالي الهش، والتدخل الحكومي المباشر الثقيل في النشاط الاقتصادي، والاستثمارات المفرطة في بعض القطاعات، إذا تفاقمت هذه العوامل بسبب خطأ في إصلاح نظام سعر الصرف أو الحسابات الرأسمالية، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى أزمة مالية في الصين، لا تقوض نموها فحسب بل تقوض أيضا الاقتصاد العالمي.

وستشكل مختلف القيود الاقتصادية والمؤسسية تحديا أمام مواصلة الصين نموها، غير أن اقتصادا صينيا أقوى ومتناميا ينبغي أن يفيد الاقتصاد العالمي ككل؛ وبالمقابل، فإن اقتصادا صينيا راكدا وغير مستقر لن يفيد سائر العالم. غير أن بروز الصين يفترض أيضا تحديات هائلة بالنسبة لكثير من الاقتصادات الأخرى، ويتطلب ذلك في كثير من الأحيان إجراء تكيف هيكلي. وربما تكون هذه التكاليف مكلفة، ولكنها يمكن أن تكون سلسلة بفضل التعاون الاقتصادي الدولي المتزايد، مثل تعاون الصين بصورة متزايدة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومع أفريقيا. ولاستمرار وتعزيز هذا التعاون أهمية للحرص على أن الاقتصاد

العالمي لن يتضرر، لا بالتحديات التي يشكلها احتلال الصين منزلة ذات حجم متزايد في الاقتصاد العالمي ولا بالعواقب العالمية السلبية المتزايدة إذا انهار اقتصاد الصين.

- (أ) كانت مساهمة الصين في النمو الاقتصادي العالمي حوالي ١٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.
- (ب) مثلاً، لم تتجاوز تجارة الصين مع أفريقيا ٢,٢ في المائة من تجارة الصين الإجمالية، ولكن هذه النسبة تتمشى مع حصة أفريقيا البالغة ١,٨ في المائة من الناتج العالمي. وعلاقات الصين الاقتصادية مع سائر العالم تبدو أكثر تنوعاً إذا تم أخذ عامل المسافة بعين الاعتبار، كما هو الحال في النماذج التجارية "ذات الثقل النوعي".
- (ج) في عام ٢٠٠٣، بلغ نصيب الصين من التجارة العالمية ٧ في المائة، وبذلك تجاوزت الصين اليابان لتصبح أكبر ثالث دولة من حيث حجم تجارتها. وكانت الصين أكبر دولة تتلقى الاستثمارات المباشرة الأجنبية.
- (د) مثلاً، صاحب بروز اليابان الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب لمدة عقود من الزمن تصاعد الخلافات التجارية والمخاوف عند كثير من الاقتصادات الأخرى.
- (هـ) يمكن الاطلاع على دراسات كمية حول هذا الموضوع مثلاً في يانغ يونغ جينغ، "اندماج الصين في الاقتصاد العالمي: آثار ذلك على البلدان النامية"، ورقة عمل لصندوق النقد الدولي WP/03/245، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وما يون "الصين: تغير هيئة الاقتصاد العالمي"، المصرف الألماني لاقتصادات الصين، شباط/فبراير ٢٠٠٣، والنظرة الفاحصة العالمية، "أثر الصين على الانتعاش العالمي"، موجز عالمي، شباط/فبراير ٢٠٠٤.
- (و) بلغت نسبة الطلب على الكهرباء إلى الناتج المحلي الإجمالي ١,٧ في عام ٢٠٠٣، وبالنسبة للحديد والصلب أكثر من ٢، وبالنسبة للمعادن غير الحديدية أكثر من ٢، وبالنسبة للأسمدة رقم قريب من ٢؛ والمتوسط العالمي لهذه النسب يكون عادة أقل من ١.
- (ز) نسبة الأجور في الصين في مجال التصنيع تبلغ حوالي ٥ في المائة من اقتصادات البلدان المتقدمة النمو الرئيسية وأقل من ثلث ذلك في المكسيك.
- (ح) خضعت الصين للامركزية المفرطة، غير أن الاشتراك المباشر للحكومات الإقليمية والمحلية في النشاط الاقتصادي ظل كثيفاً، بل صار حتى أكثر كثافة من السابق، فحل محل الدور المتدني للحكومة المركزية.

إنعاش العمالة

تواجه معظم الاقتصادات، باستثناء حالات قليلة، ضغوطاً ناجمة عن نمو ضعيف للعمالة. فهناك مشكلتان مختلفتان للعمالة. الأولى دورية، وتشير إلى عدم قدرة سوق العمالة على عكس اتجاه تسريح العمال الذي حدث أثناء الانكماش الاقتصادي السابق، والقيام في نفس الوقت باستيعاب التزايد الطبيعي في القوى العاملة. ونتيجة لذلك، ظلت معدلات البطالة أعلى مما هي عليه عادة. والمشكلة الثانية هي مشكلة العمالة الهيكلية - البطالة العالية

المستمرة وقلّة العمل السائدة في كثير من البلدان النامية (وبعض البلدان المتقدمة النمو)، ويعزى ذلك إلى الدورة الاقتصادية. وتواجه كثير من الاقتصادات المشكلتين، على الرغم من أن تركيز السياسات يختلف باختلاف البلدان.

ومن بين اقتصادات البلدان المتقدمة النمو، تركزت بصفة رئيسية شواغل السياسة العامة في الولايات المتحدة على الانتعاش الدوري لسوق العمالة الذي كان أبطأ مما كان متوقعا: فارتفع معدل البطالة من ٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ذروته فتجاوز ٦ في المائة في عام ٢٠٠٣، ولم ينخفض إلا إلى نسبة ٥,٦ في المائة في منتصف عام ٢٠٠٤^(٣). وفي اليابان، دفع الكساد الذي مضى عليه عقد من الزمن معدل البطالة من ٣ في المائة في أوائل التسعينات إلى حوالي ٥ في المائة، وهو معدل منخفض مقارنة بمعظم البلدان المتقدمة النمو، ولكن البطالة اليابانية ذات طبيعة هيكلية أكثر من أي شيء آخر (على الرغم من وجود بعض المحاولات لتحسين انتعاش الاقتصاد). وتواجه معظم اقتصادات أوروبا الغربية تحديا فيما يتعلق بمشاكل العمالة الهيكلية والدورية. وظلت معدلات البطالة أعلى في عدد قليل من الاقتصادات الأوروبية الكبيرة، غير أن المستويات الحالية لا تزال أقل بصورة ملحوظة من حالات الذروة التي بلغت في منتصف التسعينات: فالارتفاع الطفيف في معدلات البطالة في السنوات الأخيرة بسبب النمو الاقتصادي الضعيف يبدو أنه لم يضع حدا لانخفاض البطالة الذي نجم عن مختلف الإصلاحات التي أدخلت على أسواق العمالة خلال العقد الماضي، غير أن استمرار انخفاض البطالة سيتطلب استمرار الإصلاحات.

وأدى التباين بين النمو القوي للناتج المحلي الإجمالي واستمرار ضعف سوق العمالة في الولايات المتحدة إلى جدل واسع النطاق. وأعزى بعض المراقبين الانتعاش المتردد في سوق العمالة إلى نمو قوي للإنتاجية في سوق العمالة، نظرا لأن قطاع العمال استمر في الاستفادة من التحديدات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال العقد الماضي، مما سمح بزيادة الإنتاجية دون زيادة كبيرة في اليد العاملة. ويعزى محللون آخرون نمو العمالة الضعيف إلى التكامل الاقتصادي العالمي المتزايد، وكانت حجته أن الزيادة في الواردات من البلدان النامية أدت إلى انخفاض فرص العمل في مجال الصناعة في الولايات المتحدة، وأن نقل الوظائف إلى الخارج أدى إلى انخفاض فرص العمل الداخلية في قطاع الخدمات.

(٣) النمو القوي في مجموع العاملين حدث أخيرا في آذار/مارس ٢٠٠٤، غير أن استمرار هذا الاتجاه في الشهور المقبلة ضروري للتأكيد على أن الانتعاش في سوق العمالة ثابت في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن معدل البطالة في الولايات المتحدة انخفض من الذروة التي بلغها وهي ٦,٣ في المائة في منتصف عام ٢٠٠٣ إلى ٥,٦ في المائة في آذار/مارس ٢٠٠٤، فإن هذا التحسن يعود بصفة رئيسية إلى الانخفاض في معدل المشاركة في القوى العاملة، لا سيما بالنسبة للشباب؛ وإلا فإن معدل البطالة كان سيرتفع ليتجاوز ٧ في المائة.

وربما تكون هذه التفسيرات صحيحة بصورة جزئية على مستوى الشركات أو على مستوى الصناعة، ولكنها غير مقنعة على مستوى الاقتصاد الكلي حيث أن المكاسب في مجال الفعالية إما من التغييرات التكنولوجية أو من التكامل الاقتصادي الدوري ينبغي ألا تضرب بالعمالة الإجمالية ما دام الطلب الفعال ينمو بصورة متوازنة مع نمو الإنتاج المحتمل. وهكذا فإن تأخر الانتعاش في العمالة على نطاق الاقتصاد في الولايات المتحدة لم يحدث نتيجة للمكاسب في مجال الفعالية في حد ذاتها، ولكن نتيجة للتأخر أو الفشل في ترجمة هذه المكاسب إلى طلب فعال كاف.

والبطالة في البلدان النامية وفي اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تتسم حتى بخطورة أشد من الناحيتين الدورية أو الهيكلية. وحتى الآن لم يسجل إلا عدد قليل من البلدان في آسيا وفي مجموعة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية انتعاشا دوريا في معدلات البطالة. ومع ذلك، فإن معدلات البطالة في معظم اقتصادات البلدان الآسيوية ما زالت أعلى من المستويات التي وصلت إليها قبل الأزمة المالية الآسيوية التي حدثت في التسعينات. وعلى الرغم من حدوث بعض التحسن، فإن معدلات البطالة في اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ما زالت عالية. ومشكلة البطالة في عدد من اقتصادات شرق آسيا، حيث بلغت درجة التصنيع بالفعل مستويات عالية، كانت بصفة رئيسية دورية، ولكن في الصين وفي كثير من الاقتصادات الآسيوية الأخرى، حيث المناطق الريفية، لا تزال تشكل جزءا كبيرا من السكان، وحيث توجد كميات كبيرة من العمالة الفائضة، أو البطالة المكبوتة في المناطق الريفية، لا تزال هذه البطالة تثير القلق بالنسبة للسياسة العامة.

غير أن أكثر مشاكل البطالة الهيكلية والعمالة غير الكاملة صعوبة هي في أفريقيا وبعض اقتصادات أمريكا اللاتينية. ففي جنوب أفريقيا مثلا، يبلغ معدل البطالة الرسمي ٢٨ في المائة - وهو رقم لا يشمل، كما هو الحال في معظم البلدان النامية، هؤلاء الذين لا يعترف بأنهم رسميا عاطلون عن العمل. فالبطالة العالية والنمو الاقتصادي البطيء في هذه الاقتصادات يشكلان حلقة مفرغة تعيش فيها نسبة كبيرة من السكان في حالة من الفقر المستمر. وسببت مشاكل البطالة الهيكلية في بعض هذه الاقتصادات تفاقم نتيجة للعوامل الدورية وللآثار الناجمة عن تخفيض حجم القطاع العام والتوحيد الضريبي. وبالإضافة إلى البطالة الناجمة عن الحالة الأخيرة، فإن مستويات عالية للعمالة غير الكاملة في القطاع العام مستمرة في كثير من البلدان.

وسوف يعتمد حل مشكلة البطالة العالية في هذه البلدان على جعل اقتصاداتها تسير في طريق ثابت نحو التصنيع، وعلى استثمار متواصل في رأس المال البشري من أجل تحسين

نوعية العمالة. غير أن عددا من التدابير الخارجية، مثل مزيد من التحسين في فرص وصول صادرات هذه البلدان إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، لا سيما بالنسبة للمنتجات التي تعتمد على اليد العاملة الكثيفة، يمكن أن يخفف من حدة هذه الحالة. وشهد عدد من البلدان الأفريقية التي استطاعت أن تستخدم الأفضليات التجارية التي منحتها إياها بعض البلدان المتقدمة النمو في السنوات القليلة الماضية، ما لهذه الأفضليات من آثار مفيدة على العمالة، على الرغم من أن هذه الآثار ضعيفة بصفة عامة بالنسبة للمستوى العام للعمالة.

وتتنبأ التوقعات السياسية بحدوث تحسن تدريجي ودوري في حالة العمالة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ مع زيادة رسوخ الانتعاش الاقتصادي العالمي. ومن ناحية أخرى، كلما تأخر انتعاش العمالة في البلدان المتقدمة النمو، ازدادت خطورة انتكاس الانتعاش العالمي لأن ثقة المستهلكين ستضعف وإنفاق الأسر المعيشية سينخفض. وكجزء من الجهود المبذولة لتجنب هذه الحالة، ينبغي أن تشمل السياسات الحكومية آليات لدعم نقل مكان العمالة، بما في ذلك توفير التدريب والمساعدة إلى العاملين الذين يمرون بمرحلة انتقالية نتيجة للتغيرات التكنولوجية أو التكامل الاقتصادي العالمي. ورغم أنها من بين الحلول التي يتم أحيانا اقتراحها، لن تؤدي الحماية الدولية إلى حل فعال لمشاكل البطالة.

كبح التضخم

بفعل ازدياد النمو العالمي وتقهقر القدرات الفائضة، انتقل تركيز السياسات تدريجيا من المخاوف من الانكماش العالمي نحو المخاوف من احتمالات زيادة التضخم العالمي.

ونتجت المخاوف من التضخم في معظمها من الارتفاع الكبير في أسعار العديد من السلع الأساسية. فقد ارتفعت أسعار النفط والمعادن والدهون والزيوت بنسبة ٥٠ في المائة أو ما يزيد في سنة واحدة لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ عدة سنوات، وذلك على الرغم من أن بعض الأسعار، مثل أسعار المشروبات الاستوائية، شهدت انخفاضا في الربع الأول من عام ٢٠٠٤. وزيادة الطلب العالمي عليها هو العامل المشترك وراء انتعاش الأسعار، لا سيما الزيادة الشديدة في طلب الصين على المواد الأولية والطاقة (انظر الإطار أولا - ١). وقد يكون الانخفاض الكبير في قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل العملات الرئيسية الأخرى قد ساهم أيضا في ارتفاع أسعار السلع الأساسية: وهذه الأسعار، لكونها تحدد غالبا بدولارات الولايات المتحدة، تنحو عادة نحو التحرك عكس سعر صرف الدولار. وفي الوقت نفسه، أدت المشاكل التي تعرضت لها الإمدادات، مثل ضعف محصول حب الصويا والاضطرابات العمالية التي شهدتها بعض مواقع التعدين، إلى رفع أسعار سلع أساسية معينة.

وظلت أسعار النفط مرتفعة خلال السنة الماضية بأكملها، حيث وصلت إلى أعلى مستوى لها منذ عقد مضى. وعلى الرغم من أن سعر النفط كان أعلى بكثير من السعر الذي حددته منظمة البلدان المصدرة للنفط الذي يتراوح بين ٢٢ و ٢٨ دولارا للبرميل، واصلت هذه المنظمة الإعلان عن خفض الإنتاج، ويعود ذلك في جانب منه إلى محاولتها تعديل السعر المحدد ليأخذ انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة في الاعتبار. وفي الوقت نفسه، فإن الطلب العالمي على النفط أخذ في الارتفاع بسبب النمو المتسارع للاقتصاد العالمي. وإضافة إلى ذلك، فإن الشواغل الجيوسياسية أدت إلى زيادة الضغط على بلدان عديدة لإنشاء احتياطي نفطي استراتيجي أو لتحديد ما لديها، مما جعل الطلب العالمي على النفط يشتد.

إن انتقال الارتفاع في أسعار السلع الأساسية إلى حالة من التضخم الشامل ما زال حتى الآن طفيفا جدا، مما يشير إلى أن المنتجين والموزعين قد تحملوا الجزء الأكبر من ارتفاع أسعار تلك السلع بدلا من تحويلها إلى المستهلك في شكل أسعار أكثر ارتفاعا. وزاد التضخم العام في عدد كبير من البلدان، ولكن تدابير التضخم "الأساسي" - باستثناء العناصر المتقلبة، مثل أسعار المواد الغذائية والطاقة - لا تزال مستقرة نسبيا. والبلدان التي شهدت في السابق ارتفاعا سريعا في الأسعار، مثل عدد قليل من بلدان أمريكا اللاتينية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تمكنت من إجراء مزيد من التخفيض على التضخم لديها. وفي بعض البلدان الأخرى، زالت الضغوط الانكماشية؛ ففي الصين، حل التضخم المعتدل محل الانكماش الخفيف خلال السنوات القليلة الماضية.

وإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، تشمل عوامل التضخم المحتملة الأخرى ما يلي: انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة، المستخدم في جزء كبير من فواتير التجارة الدولية؛ وتدخل المصارف المركزية في عدد من البلدان في عملية صرف العملات الأجنبية ردا على انخفاض قيمة الدولار وذلك بسماعها بشراء العملات المحلية وبيعها للتأثير في القاعدة النقدية؛ وحالات العجز المالي المرتفعة نسبيا والمتنامية في بلدان عديدة؛ وحالات النمو المحموم بأكثر من اللازم في بعض الاقتصادات والوفرة في بعض القطاعات، مثل ارتفاع أسعار المساكن في عدد من البلدان والسرعة المحمومة للاستثمار في رؤوس الأموال الثابتة وزيادة الائتمانات في الصين.

ومن ناحية أخرى، هناك عدة قوى تكبح التضخم، على نحو ما يتجسد في استمرار معدلات التضخم المنخفضة حتى تاريخه. وتركز السياسة النقدية التي يتبعها العديد من المصارف المركزية على ضبط التضخم، باعتمادها في عدد من الحالات قواعد توضع خصيصا لتكون أكثر فعالية في مجال مكافحة التضخم منها في معالجة الانكماش. وتحسنت

إدارة الاقتصادات الكلية في العديد من البلدان النامية. وأدى التكامل العالمي إلى اشتداد التنافس الدولي وبالتالي إلى كبح السلطة الاحتكارية^(٤). وأفضت الابتكارات التكنولوجية إلى نمو الإنتاج. كما أن مختلف الإصلاحات الاقتصادية، سواء في الأسواق المحلية أو في التجارة الدولية والنظم المالية، أدت إلى تقليل أوجه الجمود والحواجز. وما دامت هذه العوامل قائمة وماضية في تثبيت التوقعات التضخمية المنخفضة بشكل راسخ، سيبقى التضخم العالمي تحت السيطرة.

وبما أن التضخم السائد غير مضر عموماً، بقيت السياسات النقدية العالمية تتكيف معه، مع استثناءات قليلة. ففي حين أن دورة السنوات الثلاث لتخفيف القيود المالية النقدية العالمية هي، كما يبدو، على وشك الانتهاء، أشار عدد من المصارف المركزية إلى استعدادها للتريث في رفع أسعار الفائدة. إن التوقعات الأساسية تشير إلى أن المصارف المركزية الرئيسية ستزيد أسعار الفائدة تدريجياً في أواخر عام ٢٠٠٤، ولكنه بإمكان عدد من الاقتصادات التي لم تلحق بركب الانتعاش بعد أن تبقى على أسعار الفائدة المنخفضة لفترة أطول. وتكمن الصعوبة في تحديد الفترة الفاصلة بين تفعيل السياسة النقدية وآثارها على الاقتصاد؛ وسيطلب هذا الأمر من المصارف المركزية التعامل بروية، فضلاً عن وضعها إطاراً سياسياً سليماً. ومن أجل تفادي حدوث رد فعل مفاجئ في الأسواق المالية، مما قد يدفع أسعار الفائدة الطويلة الأمد إلى الارتفاع إلى مستويات قد تؤدي إلى تقليل الاستثمار، لا بد من تحقيق الأهداف السياسية العامة بتدرج وشفافية.

ولكن الصعوبات التي تواجه السياسات المالية في العديد من البلدان أكبر من ذلك. فالسياسات المالية المتخذة حالياً تختلف اختلافاً كبيراً من بلد لآخر. فضمن البلدان المتقدمة النمو، تبقى السياسات المالية في الولايات المتحدة الأكثر ميلاً إلى التوسع، ومحفزة قليلاً إلى محايدة في معظم اقتصادات بلدان أوروبا الغربية، وتقييدية في اليابان. وقد كانت السياسة المالية محفزة في معظم البلدان النامية في آسيا، وتقييدية بمعظمها في أمريكا اللاتينية، ومختلطة في المناطق النامية الأخرى وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. غير أن هناك اتجاهها مشتركاً واحداً في جميع أنحاء العالم وهو تفاقم العجز الحكومي، الذي يترافق مع زيادة في الدين العام. والاستثناءات من ذلك قليلة، أحدها الاتحاد الروسي، الذي سجلت ميزانيته فائضاً كبيراً نتيجة زيادة عائداته من النفط. كما حققت عدة اقتصادات في أمريكا اللاتينية تقدماً ملحوظاً في تسجيل فائض في موازين رأس مالها الرئيسية نتيجة اتباع سياسات مالية أكثر

(٤) ازدياد الصادرات من الصين، على سبيل المثال، حال دون ارتفاع الأسعار الدولية للسلع المصنعة. وفي الوقت نفسه، ساهم النمو القوي الذي تشهده الصين في ارتفاع أسعار السلع الأساسية ومنح الصين دوراً مزدوجاً في التأثير على التضخم العالمي.

صرامة في السنوات الأخيرة. ورغم أن عددا قليلا فقط من الاقتصادات بدأ هذه العملية حتى الآن، فإن السياسة المالية عموما ستصبح أقل تحفيزا في جميع أرجاء العالم في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

الحد من الاحتمالات السلبية

إن ما يحد من تحسن آفاق الاقتصاد العالمي على المدى القصير هو وجود بعض الاحتمالات السلبية التي قد تترك عواقب وخيمة. فمع بداية الربع الثاني من عام ٢٠٠٤، عادت العوامل الجيوسياسية المقلقة والإرهاب الدولي وعدم الاستقرار السياسي لتبرز من جديد وتلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي. ولم يكن أي من هذه الأحداث التي أدت إلى هذا التطور عالمي الأبعاد، ولكن تزايد الترابط بين البلدان وبين الميدانين السياسي والاقتصادي جعل عددا من هذه الأحداث تتجسد في اشتداد الغموض الذي يلف الاقتصاد العالمي، مع احتمال حدوث انخفاض في النمو الاقتصادي في المستقبل.

وانعكست النتيجة المحتملة أولا وقبل كل شيء في سعر النفط الذي ارتفع بسرعة بعد مطلع شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٤ ليزيد على ٤٠ دولارا للبرميل، وهو أعلى مستوى وصله في حوالي عقدين من الزمن. غير أن الجانب الإيجابي هو أن أسعار النفط ما زالت دون الذروة التي وصلتها في الثمانينات بما مقداره ٣٠ في المائة لو حُسبت بالقيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة. وفضلا عن ذلك، فإن الجزء الأكبر من الزيادة التي شهدتها أسعار النفط جسدت الانخفاض الكبير في قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى. وأسعار النفط ليست أعلى بكثير من أسعاره عام ٢٠٠٠ لو حُسبت بالاستناد إلى حقوق السحب الخاصة (انظر الشكل الأول - ١).

وتؤدي الزيادات في أسعار النفط إلى إعادة توزيع الدخل من مستهلكي النفط إلى منتجيهِ، ومن عدد كبير من البلدان المستوردة للنفط إلى عدد صغير نسبيا من البلدان المصدرة له. وتشير الدراسات الكمية التي أجريت مؤخرا إلى أن زيادة سعر برميل النفط بمقدار ١٠ دولارات يفضي إلى خسارة تعادل نحو ٠,٥ في المائة في الناتج العالمي الإجمالي^(٥) وإذا كانت الهزة النفطية شديدة، يرجح أن تزداد حدة التباطؤ بسبب سلسلة من الهزات غير المباشرة - وإن كانت أكثر حدة - الناجمة عن انهيار ثقة المستهلك والأوساط التجارية بسبب ارتفاع الأسعار. وتشير الهزتان النفطيتان الرئيسيتان السابقتان (١٩٧٣-١٩٧٤ و ١٩٧٩-١٩٨٠) إلى احتمال أن تكون النتائج السلبية غير المباشرة أشد من الآثار

(٥) انظر مثلا الوكالة الدولية للطاقة "تحليل أثر أسعار النفط المرتفعة على الاقتصاد العالمي"، أيار/مايو ٢٠٠٤ متوفر عبر الموقع <http://library.iea.org/wbtw-wdp/textbase/papers/2004/high-oil-prices.pdf> على شبكة الإنترنت.

المباشرة. فخلال الهزتين السابقتين (عندما كان استهلاك النفط لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي أعلى بكثير مما هو عليه الآن)، هبط مؤشر ثقة المستهلك في الولايات المتحدة بأكثر من ٥٠ في المائة عندما بقيت أسعار النفط في أعلى مستوياتها لفترة تراوحت بين ٦ أشهر و ١٢ شهرا. وفي كلتا الحالتين، أدى فقدان الثقة هذا إلى الركود في الولايات المتحدة، مما أضر بنمو الاقتصاد العالمي ككل^(٦). وفي الحالة الراهنة، لم يحدث انقطاع ذو شأن في إمدادات النفط. ومع ذلك تبين من التجربتين السابقتين أنه إذا مضت الأسعار في الارتفاع أو إذا بقيت مرتفعة لمدة طويلة، من المرجح أن ينخفض نمو الاقتصاد العالمي.

ويختلف أثر هزات أسعار النفط باختلاف مجموعة البلدان. والآثار المباشرة التي يخلفها ارتفاع أسعار النفط على الدخل في البلدان التي تستورد كامل احتياجاتها من النفط تتوقف على نسبة النفط المستهلك من الطاقة الإجمالية. ولا تزال معظم البلدان المتقدمة النمو، والولايات المتحدة بوجه خاص، تسجل أكبر استهلاك للفرد من النفط، ولكن تغيير الإنتاج نحو الخدمات وزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة والاستخدام المتزايد لمصادر الطاقة غير النفطية جعلت الإنتاج في البلدان الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية أقل اعتمادا على النفط، مما خفف من الآثار السلبية المباشرة التي قد تنجم عن أي هزة في أسعار النفط. وفي غضون ذلك، اعتمدت عملية التصنيع في العديد من البلدان النامية اعتمادا مكثفا على النفط خلال العقد الماضي؛ وإن استهلاك النفط زاد بصورة خاصة في البلدان النامية في آسيا زيادة كبيرة، مما جعلها أكثر تأثرا من قبل زيادات الأسعار، وفي كثير من الحالات أكثر تأثرا من غيرها من البلدان من حيث القيمة النسبية على الأرجح. فعلى سبيل المثال، يبلغ استهلاك النفط لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي في الصين وفي بلدان نامية عديدة أخرى أكثر من ضعفي استهلاكه في معظم البلدان المتقدمة النمو. ونتيجة لذلك، سيكون تأثير أي هزة في أسعار النفط على هذه البلدان أكثر ضررا مما كان عليه خلال الهزات السابقة. وإضافة إلى ذلك، قد يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تزعزع الاستقرار المالي، مثل حصول أزمة في سوق صرف العملات، في بعض البلدان النامية المستوردة للنفط التي تشكو أصلا من عجز خارجي ضخمة.

(٦) تنطوي معظم الدراسات الاستقصائية الكمية على تحليل مقارن لمعطيات ثابتة وتصف العلاقة الخطية القائمة بين أسعار النفط وانخفاض المستوى المعيشي الناتج عن تدي الدخل وعن آثار الاستبدال، ولكنها لا تستطيع أن تعكس الأثر غير الخطي الذي تركته الهزة على الثقة. وأظهرت عملية محاكاة أجزتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أنه لو حصل اليوم التدي نفسه في ثقة المستهلك لانخفض معدل النمو في الولايات المتحدة بأكثر من ٢,٥ نقطة مئوية، بما يضعها على شفا الانكماش الاقتصادي، ولكانت التداعيات على الاقتصاد العالمي خفضت الناتج العالمي الإجمالي بمقدار نقطتين مئويتين.

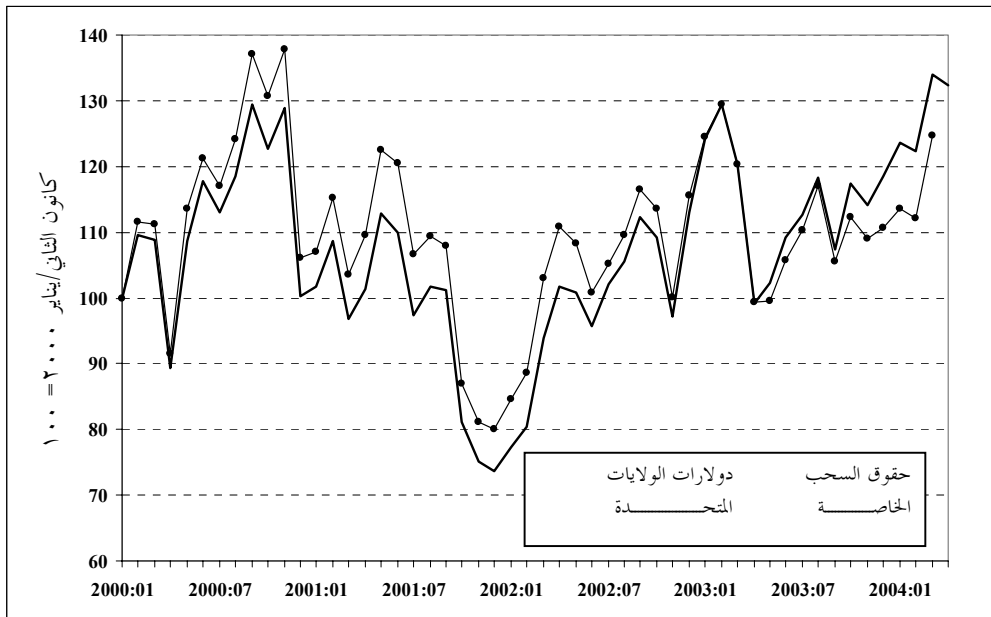
وأجرى بعض المحللين مقارنة بين الحالة الراهنة و الهزة النفطية التي حدثت في أوائل السبعينات وما تلاها من انهيار في الاقتصاد العالمي. والاختلاف الكبير بين الحالتين هو أن أزمة النفط في السبعينات كانت هزة تتصل بالإمدادات تمثلت في قطع البلدان المنتجة الرئيسية للنفط توريد النفط، بينما السبب الرئيسي للارتفاع الحالي في أسعار النفط هو اشتداد الطلب عليه. ولم يحدث حتى الآن أي انقطاع كبير في إمدادات النفط؛ بل على العكس من ذلك، فإن البلدان الرئيسية المنتجة للنفط قد أعلنت استعدادها لتلبية الطلبات المتزايدة على النفط.

الشكل أولاً - ١

سعر نفط برنت بدولارات الولايات المتحدة وحقوق السحب الخاصة،

الربع الأول من عام ٢٠٠٠ - الربع الأول في عام ٢٠٠٤

(المؤشر، الربع الأول عام ٢٠٠٠ = ١٠٠)



أما الاحتمال السلبي الرئيسي الثاني الذي قد يطال الاقتصاد العالمي، فيتمثل في بروز مجموعة من عمليات الخلل العالمية الواسعة والآخذة في التوسع. إن أشد هذه العمليات خطراً هو العجز المزدوج الذي تعاني منه الولايات المتحدة، غير أن اقتصادات أخرى عديدة تشهد أيضاً تدهوراً مالياً، في حين يعاني بعضها الآخر من ارتفاع ما عليه من ديون خاصة يصاحبها أحياناً ارتفاع هائل في أسعار المساكن. وستزداد هذه الاحتمالات حدة حينما ترتفع أسعار الفائدة في العالم أجمع، لا سيما إذا ارتفعت فجأة نتيجة إما لسياسات نقدية غير سليمة أو لحالات زعر تسود الأسواق المالية.

وينطوي الوضع المالي المتدهور في الولايات المتحدة على مخاطر عالمية ذات طابع خاص؛ إذ أن ميزانية البلاد انتقلت من فائض تجاوز ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٢ إلى عجز بلغ نحو ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٣. ويتضح حتى من التوقعات الأكثر تفاؤلاً أنه يرجح أن تستمر حالات العجز المالية الكبيرة هذه فترة زمنية طويلة ما لم يطرأ تغير كبير في السياسات المتبعة.

إن الحوافز المالية التي قدمتها الولايات المتحدة والتي أدت إلى حث النمو الاقتصادي المحلي أدت دوراً هاماً في جعل الولايات المتحدة القاطرة التي تقود الانتعاش الاقتصادي العالمي. وبرزت في الآونة الأخيرة مخاوف من استمرارية هذا العجز المالي ومن احتمال أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة لأجل طويل في الأسواق الرأسمالية العالمية وإلى تضائل الاستثمار والنمو في العالم على المدى الطويل نتيجة لذلك. وعلاوة على ذلك، فإن الروابط المتشابكة القائمة بين العجز المالي والعجز الخارجي وأسعار صرف الدولار مقابل العملات الأخرى تعني أن العجز المالي يترك تداعيات مباشرة واسعة على استقرار الاقتصاد العالمي.

ومن وجهة النظر هذه، تصبح فكرة كون الولايات المتحدة القاطرة التي تقود الاقتصاد العالمي أكثر تعقداً. فالموارد التي تم اقتراضها من بقية العالم كانت الوقود الذي استخدم في تحريك هذه القاطرة: إن العجز الحالي في حسابات الولايات المتحدة، وهذا قياس لمقدار نفقات الولايات المتحدة التي تمول بالاقتراض من الخارج، يربو على ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعليه فإن استمرارية توسع الولايات المتحدة اقتصادياً يعتمد اعتماداً هائلاً على مدى استعداد بقية العالم بالمضي في إقراض الولايات المتحدة عبر مراكمة أصول الولايات المتحدة، لا سيما سندات خزانة هذا البلد^(٧). ومن المرجح ألا يستمر هذا النمط من الترابط بين الولايات المتحدة وبقية العالم.

(٧) يقدر بأن المصارف المركزية الآسيوية تمول زهاء نصف الخلل المالي الخارجي السنوي للولايات المتحدة عبر مراكمة احتياطي مالي بالدولار.

وإن بروز قوى جديدة محركة لنمو الاقتصاد العالمي، مثل الصين والهند، ولئن أضاف عامل المرونة، فإنه أفضى إلى نشوء مخاطر إضافية على الاقتصاد العالمي وعلى العديد من البلدان. وتنجم هذه المخاطر عن الغليان في بعض القطاعات وضعف القطاع المالي في الصين، وعن اتساع العجز المالي في الهند. وأضحت عمليات الاستيراد التي يقوم بها هذان البلدان عنصرا هاما من عناصر الطلب في بعض الأسواق العالمية، أبرزها الطلب على السلع الأساسية، وفي بعض المناطق والبلدان (انظر الإطار أولا - ١). وإن احتمال عدم استمرار وتيرة النمو السريعة في الصين، بخاصة في قطاعات معينة، من شأنه أن يؤدي إلى فقدان الطلب على الاستيراد حيويته في الصين. إن أي انكماش مفاجئ، لا سيما إذا احترق الاقتصاد الصيني برمته، من شأنه أن يخلف عواقب سلبية شديدة الأثر في بلدان أخرى، وأبرزها البلدان التي استفادت من الازدهار الذي عرفته الصين بسبب طلبها على السلع الأساسية. وإن تدني مستوى اندماج الهند في الاقتصاد العالمي يعني أن أدائها هو إلى حد ما أقل مثارا للقلق على الصعيد العالمي، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية.

وتعتبر البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على درجة شديدة من الضعف أمام أوجه عدم اليقين والمخاطر. والزيادات المتوقعة في أسعار الفائدة لا يمكن أن يكون لها سوى أثر سلبي على البلدان النامية الناشطة في أسواق رأسمال المال الدولية نظرا لكون الغالبية العظمى من هذه البلدان من البلدان المقترضة الصافية. وسيستطوي استمرار التقلب في أسعار صرف العملات الرئيسية على آثار صافية تختلف باختلاف البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، فتحظى بعضها بربح صاف وثنى بعضها بخسارة صافية، ويتوقف هذا على مدى استناد تدفقاتها التجارية وديونها الخارجية واحتياطياتها الدولية إلى الدولار. ومن ناحية أخرى، فإن معظم هذه البلدان أقل قدرة من البلدان المتقدمة النمو على مواجهة تقلبات أسعار الصرف ويرجح أن يعاني بعضها من هزة سلبية قصيرة الأجل.

وليس للبلدان النامية تأثير يذكر على هذه التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي ولكنها مع ذلك تتحمل نتائجها. ويقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو، وكبراها على وجه الخصوص، مسؤولية اتخاذ التدابير الكفيلة بحل مشكلة الاختلالات في الاقتصاد العالمي بشكل منظم، وفي الوقت الراهن، ينبغي لسلطات الإشراف المتعددة الأطراف أن تركز بشكل رئيسي على سياسات هذه البلدان. ومن المهم بوجه خاص كفالة ألا يؤدي تصحيح هذه الاختلالات إلى تعطيل الجهود الإنمائية لأكثر البلدان فقرا. ولذا فليس من الضروري اتباع نهج متسق على مستوى جميع البلدان فحسب، بل ينبغي أيضا أن يكون هناك تناسق بين السياسات والتدابير الرامية إلى إعادة الاقتصاد الكلي عالميا إلى توازنه وتلك الرامية إلى تشجيع النمو الطويل الأمد والتنمية في البلدان النامية. وينبغي بذل جهود خاصة لكفالة

تحقيق التكيف من خلال زيادة النمو في البلدان المتخلفة عن الركب بدل تخفيض الطلب على الصعيد العالمي. والأهم من كل ذلك، ينبغي عدم التهاون في التعهدات التي قطعتها البلدان المتقدمة النمو على نفسها بدعم خطى التنمية الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(٨)، وتوافق آراء مونتيري في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٩)، وخطة الدوحة للتنمية، وخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(١٠) "برنامج جوهانسبرغ لتنفيذ النتائج".

الوفاء بتعهدات تحقيق التنمية

بالإضافة إلى الحد من المخاطر الاقتصادية القصيرة الأجل، ينبغي أن يسعى زعماء العالم إلى استعادة الأولوية المعطاة للتعاون الدولي من أجل التنمية. وثمة حاجة ماسة إلى مواصلة الجهود المبذولة للوفاء بمختلف الالتزامات التي تم التعهد بها في السنوات القليلة الأولى من القرن الجديد للنهوض بالظروف المعيشية للغالبية العظمى من سكان المعمورة الذين يعيشون في بلدان نامية.

ومن المرجح أن تحقق قلة قليلة فقط من البلدان النامية جميع الأهداف الإنمائية للألفية، ولا يتوقع أن يحققها أي من أكثر البلدان فقراً تقريباً، ما لم يتم تسريع خطى التقدم المحرز في تطبيق الإجراءات الوطنية والدولية الرئيسية التي حظيت بالفعل بموافقة على الصعيد العالمي. ومن المشجع أن نرى مع ذلك الصين والهند، وهما البلدان اللذان يعيش فيهما معظم فقراء الأرض، يحققان على الأغلب هدف الحد من الفقر، ويعود ذلك بشكل كبير إلى ارتفاع معدلي نموهما الاقتصادي. ويكمن التحدي في كفاية أن تتمكن بلدان أخرى من محاكاة هذين المثليين.

ومن منظور طويل الأجل، وكذلك من منظور قصير الأجل، يجب أن تولى الأولوية لاستمرار الانتعاش الدوري العالمي، وتحويله إلى نمو قوي طويل الأمد، وتحويل هذا النمو لتحقيق الحد من الفقر والوفاء بالأهداف الإنمائية الأخرى للألفية. ومعظم البلدان التي تواجه أكبر تحد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية – العدد الأكبر منها من أقل البلدان نمواً ومعظم

(٨) انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

(٩) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٠) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

البلدان الموجودة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - وقعت في "فخ الفقر"^(١١). ولا بد لمعظم هذه البلدان، إن أرادت تحقيق الهدف الرئيسي لتخفيف حدة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، من أن تدفع نموها الاقتصادي بخطى سريعة وكبيرة. ولن يكون لتحقيق تحسن كبير في معدلات النمو الاقتصادي تأثير مباشر على مستوى الدخل والفقر فحسب، بل سيؤدي إلى تحويل الحلقة المفرغة الراهنة لنقص التنمية الذي تعاني منه إلى مسار سليم يجعل النمو يستمر على المدى الطويل: فزيادة معدل النمو تولد موارد إضافية تؤدي بدورها إلى تخفيف الضغوط الحالية التي تنوء بها هذه البلدان وتسهم في مواصلة النمو.

وبالنسبة للبلدان النامية الأصغر بوجه خاص، يمكن لتحسين بيئة التجارة الدولية أن يوفر فرصا هامة لتسريع النمو، وهذا ما تم الاعتراف به في القرار الجماعي ببدء سلسلة من المفاوضات التجارية تركز على التنمية. ومنذ اتخاذ ذلك القرار في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، لم يحرز تقدم يذكر في ترجمة النوايا الحسنة العالمية إلى نتائج ملموسة. ونظرا لاستمرار الصعوبات المواجهة في تحقيق تقدم ملموس في المجالات الرئيسية، يحتاج المتفاوضون إلى الارتقاء بأنفسهم عن خصائص كل من المجالات المعنية واستكشاف طرق ووسائل، قد تكون مختلفة تماما عن النهج المتوخى في الأصل، لتحقيق الهدف الأعلى المتمثل في كفالة أن يفضي نظام التجارة الدولي بصورة أكبر إلى تنمية البلدان النامية. وجميع الأطراف تسلم بالمنافع الجمة التي سيسفر عنها نجاح المفاوضات التجارية وما تتسم به من أهمية بالنسبة للتنمية، ولكن هذه المنافع ستتضاءل نتيجة للجوء إلى الحلول الثنائية التي تعتبر أفضل الخيارات البديلة في حالة الإخفاق على الصعيد العالمي. إن الوقت عنصر جوهري في المفاوضات التجارية أكثر منه في أي أمر آخر إن أريد النهوض بالنمو في أكثر البلدان النامية فقرا إلى المستوى اللازم لتحقيق الهدف المتعلق بالفقر الوارد في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. ويجب أن يكون الهدف ضمان تمكين البلدان النامية من الوصول بشكل أفضل إلى المنتجات التي تتمتع بالقدرة على تصديرها.

ويشكل شروع صندوق النقد الدولي بترتيب جديد من أجل "دعم تكييف موازين المدفوعات المتصلة بالتجارة" (ما عرف باسم آلية التكامل التجاري) ابتكارا هاما يرمي إلى تقديم المساعدة للبلدان النامية لتلبية أي تكاليف قصيرة الأجل ناجمة عن تحرير التجارة، ولكنه لا يمثل سوى خطوة صغيرة بالمقارنة بالحاجة العامة إلى كفالة أن تسهم التجارة بشكل أوسع في نمو البلدان النامية والحد من الفقر فيها. فالبلدان النامية بحاجة إلى مساعدة في توسيع

(١١) للاطلاع على مناقشة "فخ الفقر"، انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠٠٠ (الأمم المتحدة، رقم المبيع A.00.C.1)، الجزء الثاني.

قدرتها على الإمداد بهذه السلع والخدمات وتحتاج إلى تنمية قدراتها على التصدير قبل أن تخفض من المستويات المتدنية من الحماية لديها. ويوما بعد يوم يتضح أن المستويات المتدنية من الحماية لا تؤدي تلقائياً إلى تنمية القدرات التصديرية وإلى إقامة روابط متينة بين قطاع التصدير والأنشطة الاقتصادية الوطنية بما يفضي إلى نمو اقتصادي سريع.

ويمكن تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية من خلال السياسات الاجتماعية بشكل رئيسي، والأهم من ذلك من خلال تدخل الحكومات لتوفير موارد إضافية في المجالات المؤسسية والمادية والبشرية والمالية. فالعائق الرئيسي الذي يقف في طريق تحقيق هذه الأهداف يتمثل في نقص الموارد الحكومية عموماً. ولذا يتعين على حكومات البلدان المتقدمة النمو أن تواصل بذل الجهود لتحسين كفاءة استخدام الموارد الحكومية من خلال تعزيز الحكم الرشيد والإدارة العامة. وإضافة إلى ذلك، يتعين عليها أن تجمع موارد مالية إضافية على الصعيد الوطني من خلال نظم ضريبية أشد كفاءة وفعالية ومن خلال النهوض بالوساطات المالية لتعبئة الوفورات المحلية. وفي الوقت نفسه، فإن النجاح في رفع معدل النمو الاقتصادي من شأنه أن يوفر موارد إضافية للأغراض الإنمائية، بما في ذلك ضمن القطاع الخاص.

ولكن في أكثر البلدان فقراً على وجه الخصوص لا يحتمل أن تكون زيادة تعبئة الموارد المحلية وزيادة فعالية استخدامها كافيتين لتلبية الأهداف الإنمائية للألفية. ولتحقيق هذا الغرض، تحتاج البلدان النامية دعماً دولياً إضافياً. وأول سبيل للحصول على هذا الدعم يكمن في التخفيف من عبء الديون لأن ذلك من شأنه أن يحرر على الفور موارد مالية وطنية كانت ستدفع لولا ذلك للمقرضين الأجانب. ولذلك فإن إنجاز مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون يتسم بأهمية حاسمة في إنعاش النمو في أكثر البلدان فقراً؛ وينبغي بذل جميع الجهود الممكنة لكفالة أن تصل جميع البلدان المؤهلة إلى نقطة الإكمال قبل إنهاء المبادرة. وفي الوقت نفسه، من المسلم به أن التخفيف من عبء الديون الذي توفره المبادرة غير كاف لتحقيق هدفها في كفالة قدرة جميع البلدان المستفيدة على تحمل ديونها، لأن التدبير المتعلق بالقدرة على تحمل الديون استند إلى افتراضات تتعلق بالنمو الاقتصادي ونمو الصادرات وأسعار الفائدة، تبين أنها انطوت على شيء من التفاؤل. وينبغي للشركاء الإنمائيين أن يكفلوا، في جميع هذه الحالات، تزويد البلدان التي حققت نقطة الإكمال المساعدة الإضافية اللازمة لكفالة قدرتها على تحمل الديون.

إن مفهوم القدرة على تحمل الديون مفهوم متعدد الجوانب، وينبغي دراسته، شأنه في ذلك شأن معظم جوانب التنمية الأخرى، في ضوء الظروف السائدة في كل بلد على حدة.

ولذا فإن العمل الذي يضطلع به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل صقل مفهوم القدرة على تحمل الديون أمر مستحب. وبالمثل، فإن اعتماد نادي باريس لنهج أكثر مرونة إزاء الصعوبات التي تواجهها البلدان المقترضة جدير بالثناء. كما ينبغي مواصلة النظر الجاري في الطرق الممكنة لجعل صكوك الديون أكثر قابلية للتغيير والمرونة، مثل ربط مدفوعات خدمة الديون بتغير قدرة البلدان على التسديد (على سبيل المثال، من خلال السندات المرتبطة بالأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك التي تحدد في ضوء الناتج المحلي الإجمالي أو المرتبطة بأسعار السلع الأساسية). ومع ذلك لا يزال عدم وجود أطر متعددة الأطراف لحل الأزمات المتعلقة بالديون مسؤولاً عن واحد من أهم أوجه النقص التي تشوب الهيكل المالي الدولي.

وفي أكثر البلدان فقراً على وجه الخصوص، لن يعني التخفيف من عبء الدين والقدرة على تحمل الديون من الحاجة إلى موارد تسهيلية إضافية لتحقيق التنمية. وقد زاد تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية خلال السنوات القليلة الماضية، وبناء على تعهدات سابقة يتوقع حدوث زيادات إضافية على المدى القصير. ولكن الزيادات الأخيرة نجحت جزئياً عن انخفاض قيمة الدولار، وإدماج التخفيف من عبء الديون والنفقات المتكبدة في أفغانستان والعراق فيها. وإذا نتطلع إلى المستقبل، فإن الزيادات في المساعدة الإنمائية الرسمية المتوقعة حالياً، وإن كانت موضع تقدير شديد، تعتبر متواضعة بالمقارنة بحجم الموارد التي من المقدر أن يقتضيها عموماً تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن ما يبشر بالخير فعلاً هو وجود عدد من المقترحات لتحسين الحالة، من بينها تمويل التجديد الرابع عشر للموارد الخاصة بالمؤسسة الإنمائية الدولية والمرفق المالي الدولي المقترح.

وعلى المدى الأبعد، يواجه العديد من البلدان المتقدمة النمو بالفعل عوائق مالية. ويرجح أن تزيد المتطلبات الإضافية، ولا سيما تلك المرتبطة بشيخة السكان، من الضغوط المالية مع مرور الزمن، وأن تؤثر على تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية. وهذا يعني أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سيقتضي وجود استراتيجية لاستكشاف موارد محتملة جديدة للتمويل على المدى البعيد. وبالتالي فإن ما يدعو إلى التفاؤل هو أن الخطوة الأولى التي اتخذتها اللجنة الإنمائية (اللجنة الوزارية المشتركة لمجلسي البنك والصندوق المعنية بنقل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية) في الاجتماع الذي عقده في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ في هذا الاتجاه، وذلك عندما دعت إلى إعداد تقرير لنتظر فيه في دورتها القادمة يتناول "خيارات السياسات وآليات التمويل من أجل حشد موارد إضافية (بما في ذلك النظر في إنشاء مرفق تمويل دولي،

وفرض ضرائب على الصعيد العالمي، ومقترحات أخرى^(١٢). ويؤمل أن يشكل ذلك الخطوة الأولى صوب وضع استراتيجية تفضي إلى كفالة تدفق الموارد اللازمة ليس حتى عام ٢٠١٥ فحسب، ولكن إلى ما بعد ذلك التاريخ حتى لا يقتصر الأمر على تخفيض مستوى الفقر إلى النصف بل أن يؤدي إلى اجتثاثه بالكامل.

إن التحديات الجماعية التي تواجه في مجال وضع السياسات تحديات تبعث على الإحباط، ولكنها من جهة أخرى قابلة للتحقيق، كما يتجسد ذلك في التقدم الذي أحرز حتى الآن. وهناك اعتراف عام بأن السياسات الإنمائية في البلدان النامية، بجوانبها المتعددة كافة، قد تحسنت خلال السنوات القليلة الماضية. وقد حققت البلدان المانحة أيضا تقدما مماثلا، ليس أقله الاعتراف بأن إمساك البلدان بزمام الأمور هو شرط لا بد منه لنجاح السياسات الإنمائية. وبالرغم من بداية ما دعي حالة "فقدان الرغبة في تقديم المعونة"، فإن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية زادت في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، مصحوبة بتعهدات بتقديم مزيد من المساعدات. وقد أحرز بعض التقدم، وإن لم يكن كافيا، في التخفيف من عبء الديون على البلدان النامية، ولا سيما البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، الذي نتج أيضا في بعض التحسينات التي أدخلت على معالجة الديون الخارجية لبعض البلدان المتوسطة الدخل.

وتدل هذه الخطوات على أن الإجراءات اللازمة تحظى باعتراف عام، وأنها قابلة للتحقيق بشرط توفر الإرادة السياسية اللازمة. أما التحدي الذي يواجه الحكومات في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء فهو عدم الاكتفاء باتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، بل أن تتخذ في إطار زمني يضمن تحقيق هذه الأهداف بحلول التاريخ المستهدف لعام ٢٠١٥. وأي شيء أقل من ذلك يعتبر خيانة للثقة التي تعتبر الشعوب أن حكوماتها والمنظمات الدولية أهل بها.

(١٢) انظر البلاغ الصادر عن اللجنة الإنمائية ("التدابير المنسقة اللازمة لتسريع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية")، الدراسة الاستقصائية لصندوق النقد الدولي، المجلد ٣٣، العدد ٨ (٣ آذار/مارس ٢٠٠٤)، الصفحتان ١٢٢-١٢٣، الفقرة السابعة.